السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الاوروبي وآفاقها المستقبلية

المدرس المساعد الدكتورة
آمنة محمد علي(*)

المقدمة

تلعب السياسة الخارجية دورا مهما وخطيرا في ان واحد بالنسبة الى علاقات الدول مع بعضها بما تمثله النتائج المترتبة عنها من تاثير مباشرعلى المصالح الخارجية والداخلية لتلك الدول ،انها المجال الحيوي الذي يمكن للنظام السياسي ان يوظفه خدمة للمصلحة القومية ،فالسياسة الخارجية كما تعرفها الادبيات السياسية "تعبيرعن صورة نشاط وحركة النظام السياسي وهي تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية التي تجري ترجمتها الى واقع ملموس ومن خلال الاداة الدبلوماسية"[1]، فالمصلحة القومية هي الاساس الذي تبنى عليه السياسة الخارجية الناجحة التي تتطلب من القائمين عليها اعتماد مواقف ايجابية من شأنها تحقيق المصالح الخارجية لدولهم. والسياسة الخارجية هي ايضا استمرارية للسياسة الداخلية كونها تتاثر بالمحيط الداخلي وهي السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية او الاشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة .وفي الدول فان هؤلاء الاشخاص يشملون رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع وغيرهم من الاشخاص الذين يعملون رسميا في مجال السياسة ويتحدثون باسم الدولة[2]، اي انها تعتمد بشكل مباشر على صانع القرار والدور الذي يمكن ان يضطلع به في صياغة سياسة خارجية بناءة وفعالة في آن واحد ،فنجاح السياسة الخارجية لبلد ما يعد مؤشرا لنجاح نظامه السياسي والعكس صحيح . وبنظرالى العلاقات الثنائية لبلدين او نظامين سياسيين بوصفها احد مرتكزات السياسة الخارجية لهما فهي تتاثر بنمط العلاقة بينهما وتحكمها طبيعة نظامهما السياسي وحيث ان العالم اليوم تكتلات وتجمعات تتصارع ضمن مصالحها الخاصة فلابد اذا للسياسات الخارجية ان تواكب التحولات والتطورات من اجل تحقيق النجاحات المطلوبة ،من هنا نجد بان العلاقة مع الاتحاد الاوروبي تكتسب اهمية كبيرة تبعا للاهمية التي يحظى بها على مستوى العالم فضلا عن تحالفاته العديدة والتي ابرزها حلف شمال الاطلسي، ولكونه تجمع لدول ديمقراطية مستقرة من الناحية الامنية والسياسية فضلا عن المستوى العلمي والتقني والثقافي المتطور له، لذا فقد ركزت السياسة الخارجية العراقية على اهمية ان يكون للاتحاد الاوروبي دورا كبيرا في التحولات الديمقراطية والسياسية

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

[1] د.احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد ٢٠٠١ ص٢٧ .

[2] د محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ط٢ ، ١٩٩٨ ص١٥ .

والاقتصادية التي يشهدها العراق وضرورة الاستفادة من تجاربه العريقة بهذا الشان وفي كل المجالات التي يمكن ان يكون فيها عونا للعراق والعراقيين في بناء دولتهم ومؤسساتها السياسية .

الاتحاد الاوروبي من جانبه وجد في التقارب مع العراق فرصة على قدر كبير من الاهمية بالنظر الى مايشكله العراق من اهمية له على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي في آن واحد ،لذا فان السياسة الخارجية للعراق والاتحاد الاوروبي اتخذت منحى التقارب والتعاون والشراكة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل في العلاقة بين الطرفين .

الصفحات القادمة تتناول بشي من التفصيل سياسة العراق الخارجية تجاه الاتحاد الاوروبي ودور المتغيرات الخارجية والداخلية في الفترة التي تلت انتهاء حرب عام ٢٠٠٣ ،وقيام النظام الديمقراطي التعددي وما تبعه من تغيرات سياسية شاملة بالنسبة لسياسة العراق الخارجية وذلك في ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الاول، يتناول العلاقات العراقية الاوروبية في محورين وهما،

اولا :عوامل الجذب في العلاقات العراقية الاوروبية والتي توضح دور العوامل الداخلية والخارجية في ايجاد ارضية للتقارب العراقي الاوروبي .

ثانيا :بعض المحطات للعلاقات العراقية الاوروبية وفي تسلسل زمني بدأ من عام ٢٠٠٣ .

المبحث الثاني،دور صانع القرار في السياسة الخارجية وفيه،

اولا:دور صانع القرار العراقي في سياسة العراق الخارجية تجاه الاتحاد الاوروبي.

ثانيا :دور صانع القرار الاوروبي في سياسة اوروبا الخارجية تجاه العراق.

المبحث الثالث ،افاق التعاون بين العراق والاتحاد الاوروبي ويتناول الاتفاقات المبرمة بين الطرفين في المجالات ،

اولا : في المجال العسكري والامني .

ثانيا : في مجال الطاقة .

ثالثا : مجالات اخرى متعددة .

مع بعض التطلعات المستقبلية لما يمكن ان يسهم به الاتحاد الاوروبي في مجالات حيوية وحساسة في هذا المقطع الزمني الهام بالنسبة للعراق كدولة وللشعب كامة متميزة وقادرة على صنع حاضرها ومستقبلها فاللبنة التي توضع اليوم ستكون الاساس في بنيان الغد ولابد ان يكون بنيان راسخ منطلق من المصلحة القومية للشعب العراقي . ثم خاتمة للموضوع تشير الى بعض النقاط الجوهرية والتطلعات المستقبلية .

المبحث الاول :العلاقات العراقية الاوروبية

ارتبط العراق مع اوروبا بعلاقات تاريخية وثيقة تفاوتت بين المد والجزر والانعطاف شرقا اوغربا تحت ضغط المتغيرات الداخلية والدولية ، الا ان تغير النظام السياسي في العراق بعد حرب عام ٢٠٠٣ شكل

منعطفا جديدا في مرتكزات واساسيات السياسة الخارجية العراقية ينطلق من مبادئ الدستور العراقي والتي تتضمن انتهاج العراق خط معتدل في سياسته الخارجية وفي علاقاته مع دول العالم بما يضمن تعاون قائم على تعزيز مصلحة العراق وشعبه وشعوب العالم وضمان عودته للاسرة الدولية وممارسة دوره الذي يتناسب مع اهميته الستراتيجية والحضارية . وسوف نتطرق الى اهم العوامل التي ساهمت في تحسين وتطوير العلاقات بين العراق والاتحاد الاوروبي في الفقرة اولا ،اما الفقرة ثانيا فسوف نتناول فيها بعض المحطات للعلاقة بين الطرفين .

اولا : عوامل الجذب في العلاقات العراقية الاوروبية

كان للمتغيرات التي احدثتها حرب عام ٢٠٠٣ وما اعقبها من نتائج تمثلت في احتلاله من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، على الساحة العراقية اثار كبيرة باتجاه ايجاد مشتركات عديدة اسست لقاعدة انطلقت منها السياسة الخارجية للعراق واوروبا يمكن الاشارة الى بعض منها كالاتي:

١. حالة الدمار الذي احدثته الحرب في العديد من المرافق الحياتية فضلا عما تعانيه البنية التحتية من تردي واهمال خلال حقبة طويلة مثلها مثل قطاع الطاقة ،وهو القطاع الاهم بالنسبة الى الاقتصاد العراقي وما يعانيه من تدهور مع قطاعات عديدة اخرى كالخدمات والصحة والتعليم ... وغيرها والتي تتطلب اعادة بنائها وتطويرها وتحديثها .لذا فان معظم اللقاءات التي جرت فيما بعد بين مسؤولين عراقيين واوروبيين اكدت على مسألة تاهيل وتطوير البنية التحتية للاقتصاد العراقي ، ففي مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في اليابان في شهر تشرين الاول من عام ٢٠٠٤ قدم وزير التخطيط العراقي مهدي الحافظ قائمة تضم ثلاثمائة مشروع بقيمة اربعة وثلاثون مليار دولار ،تشمل مشروعات للبنية الاساسية وبرامج للتوظيف والتدريب .وكان مؤتمر المانحين الذي جرى عقده في عام ٢٠٠٣في مدريد قد تعهد بتقديم اربعة عشر مليار دولار ،اذ ان اعادة الاعمار تتطلب تأهيل شبكات الصرف الصحي والكهرباء[٣] ولم يكن واضحا لدول العالم كلفة اعادة بناء البنية الاساسية للعراق بعد الدمار الذي تعرضت له خلال فترة العقوبات الدولية التي استمرت ١٢عاما[٤] حيث وصلت الكلفة الاجمالية التقديرية لاعادة اعمار العراق في حينه الى مائة بليون دولار .

٢. الوضع الاقتصادي المتردي المثقل بالديون العراقية المتراكمة منذ الفترة الماضية والتي قدرت بنحو (١٢٠-١٣٠) مليار دولار وضرورة العمل على معالجتها ورفعها عن كاهل الاقتصاد العراقي كي يتسنى له النهوض والتطور ،فالديون هي الحلقة الاضعف في قضية اعمار العراق وذلك ليس لضخامة حجم هذه الديون وحسب وانما ايضا لعدم توافر الاموال اللازمة لسدادها في المستقبل

[٣] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ٩٤٥١ في ٢٠٠٤/١٠/١٣ .

[٤] صحيفة الحياة ، العدد ١٤٧٧٢ في ٢٠٠٣/٩/٣ .

المنظور .وتتوزع هذه الديون بين العديد من الدول ومن انحاء متعددة من العالم[٥] لذا فقد عقدت العديد من المؤتمرات لأجل معالجتها اما الغائها كليا او الغاء الجزء الاكبر منها وضمن ضوابط وآليات تقدم بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس[٦]، والنادي تجمع غير رسمي تسعى الدول الاعضاء فيه الى ايجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجه الدول المدينة في سداد ديونها .وقد حصلت موافقة العديد من الدول بتخفيض المديونية الخارجية للعراق بنسبة ٨٠%،وكانت المباحثات حول المديونية فرصة للقاءات متعددة بين المسؤولين العراقيين والاوروبيين واظهار حسن النوايا .

٣. الوضع الامني المتردي الذي نشأ بفعل الفراغ المتسبب عن حل الاجهزة الامنية والعسكرية وفتح الحدود الخارجية ونمو وتفاقم حالة الارهاب متخذة من هذا الوضع قاعدة تنطلق منه في الداخل والخارج ، لاسيما الارهاب الذي اتخذ صفة دينية متمثلا بتنظيم القاعدة والذي طالما شكل خطرا على دول اوروبا ،فضلا عن الاهمية التي يحظى بها الملف الامني والمتعلق باقامة ارضية صلبة لعمل الشركات الاوروبية تمهيدا لانطلاق الاستثمار في العراق ،والمخاطر المترتبة على زيادة الارهاب وما تشكله الجماعات الارهابية من خطورة على الوضع الاقليمي ،حيث منطقة الخليج الاستراتيجية ،فالملف الامني يعد الاهم والذي يتخذ موقع الصدارة بالنسبة لمجمل الملفات الخاصة بالوضع العراقي فضلا عن الاهمية الجيوستراتيجية التي يمثلها العراق في تركيبة وتوازنات المنطقة .

٤. وجود جملة من الظواهر التي تستدعي تعاون دولي وثنائي كالتعاون حول الآثار المسروقة وحماية المناطق الاثرية وقضية المهجرين واللاجئين العراقيين في الداخل و الخارج وسبل مساعدتهم ، فالاثار العراقية وبالاخص ماتعرض منها الى السرقة كانت محط اهتمام الجانب الاوروبي ،اما المناطق الاثرية فانها يمكن ان تجتنب العديد من الاستثمارات في مجال السياحة مما يتطلب حمايتها والعناية بها كونها ارثا حضاريا للبشرية جمعاء ، وبالنسبة لموضوع اللاجئين فانه اخذ اهتماما خاصا وقد طرح بقوة في جولات المفاوضات التي جرت بين الجانبين ،وبدورها قدمت المفوضية الاوروبية مساعدات للاجئين العراقيين الذين تستضيفهم سوريا والاردن ومصر ،وقد زار خبراء من الاتحاد الاوروبي البلدان المذكورة لبحث احتياجات اللاجئين وسبل اعادة توطينهم[٧].

---

[٥] د .وجيه العلي ، آراء وافكار ،جريدة الاتحاد على موقع www.aletehad.com

[٦] خليل العناني ، اعمار العراق الى اين ،على موقع www.eslamonline.com

[٧] العراق والاتحاد الاوروبي يحددان في ايلول المقبل موعد توقيع اتفاقية التعاون المشترك ، جريدة الصباح على موقع www.alsabaah.com

٥. الحيز الذي يحتله التعاون الاقتصادي بين الطرفين اذ تشكل منتجات الطاقة حوالي ٩٩,٨ من صادرات العراق الى دول الاتحاد الاوروبي التي تمتلك سوقا داخلية كبيرة للطاقة اذ ان تعداد سكانها يقارب ال (٥٠٠) مليون نسمة وهناك اهتمام كبيرا بهذا القطاع من قبل الجانبين وبالمقابل فان العراق سوقا مهمة ومستقبلة للبضائع الاوروبية التي تتميز بالجودة العالية وبالاخص ماتقدمه اوروبا في مجال التقنيات الحديثة بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،وفي الوقت نفسه فان اوروبا تراقب عن كثب وتترقب ما يمكن ان تحققه علاقاتها مع العراق من مكاسب استثمارية وفرص لشركاتها المتطلعة بقوة الى هذا الجانب الذي يشهد تنافس دولي قوي مما يضع على الحكومات الاوروبية مسؤولية المساهمة في ترتيب الوضع العراقي[٨].

٦. رغبة الساسة العراقيين بالانفتاح على اكثر من طرف دولي وتنويع علاقاتهم لاسيما مع اوروبا ،اذ تؤكد السياسة الخارجية الجديدة على ضرورة الانفتاح في شتى المجالات وتطويرسياسة خارجية ناجحة وفعالة مع كل دول العالم وان ياخذ العراق دوره الذي يتناسب مع اهميته التاريخية والحضارية والاستراتيجية اقليميا ودوليا والابتعاد عن مبدأ العزلة والانغلاق فالشعب العراقي يتميز بالابداع وهو مؤهل لان يكون مساهما فاعلا في العديد من النشاطات العالمية والاقليمية.

ثانيا : بعض محطات العلاقات العراقية الاوروبية

لقد مرت العلاقات العراقية الاوروبية منذ عام ٢٠٠٣ والسنوات التي تلته بعدد من المحطات رسمت ملامح تلك السياسة للزمن الحاضر ومايمكن ان تؤول اليه في المستقبل يمكن ان نشير الى ابرزها؛

١. مباحثات نادي باريس حول اطفاء الديون العراقية التي تثقل كاهل اقتصاده وتعيق نموه ، وقد شكلت فرصة للانفتاح العراقي على اوروبا التي تتطلع الى مزيد من الفرص الاستثمارية فيه خصوصا في مجال الطاقة ، لذا فقد تناوبت زيارات المسؤولين العراقيين الى اوروبا وعقدت مؤتمرات داخل وخارج العراق خرجت بمقررات ونتائج مهمة .

٢. عقد العديد من المؤتمرات الدولية والتي كانت نتاج لتلك الزيارات والمباحثات منها المؤتمر الذي عقد في بروكسل في العام ٢٠٠٥ من اجل مساعدة العراق في اعادة بناء مؤسسات الدولة واعداد الدستور واعلان المفوضية عن قرار فتح مكتب بعثة للاتحاد الاوروبي في بغداد والذي تم التوقيع عليه في ٢٠٠٥/١٢/١٢ في مبنى المفوضية الاوروبية في بروكسل في مسعى لاستئناف العلاقات معه بشكل تدريجي، كما اصدرت القمة الاوروبية التي انعقدت في بروكسل بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٥ اعلانا خاصا بالعراق تضمن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي للاتحاد الاوروبي في العراق من خلال تسمية رئيس للبعثة الاوروبية، وقدم السفير ايلكا اوسيتالو سفير الاتحاد لدى

[٨] المصدر السابق.

العراق نسخة من اوراق اعتماده الى وزير الخارجية هوشيار زيباري بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٠[٩]. والمكتب يتولى متابعة تنفيذ القرارات التي يتخذها الاتحاد الاوروبي استنادا الى استراتيجيته التي وردت في بيان المفوضية رقم ١ /٤١٧ لعام ٢٠٠٤ والتي من اهدافها، المساهمة في تطوير عراق آمن ومستقر وديمقراطي و المساعدة في انشاء اقتصاديات سوق لعراق منفتح ومستقر ومستدام ومتنوع واعادة دمج وتداخل العراق سياسيا واقتصاديا مع دول المنطقة والنظام العالمي[١٠].

٣. افتتاح اكاديمية عسكرية من قبل حلف الناتو في بغداد في ايلول سبتمبر من العام ٢٠٠٥، لتدريب ضباط عراقيين وبشكل دورات تضمنت تدريب (١٠٠٠) ضابط عراقي وبمعدل سنوي وذلك لتعزيز مشاركة الحلف في تدريب قوات الامن العراقية، من اجل مساعدة العراق في رحلته نحو بناء وتطوير قدراته العسكرية[١١]. وكان التحرك من قبل الحلف بعد الدعوة التي وجهها له رئيس الوزراء السابق اياد علاوي .والحلف فضلا عن قدرته على المستوى الاستراتيجي والعملياتي لدية قدرات مالية وخبرات في اجراء المناورات وباستخدام القطعات وبافضل الاسلحة والمعدات والتجهيزات في العالم مما يساهم في تنويع القدرات العسكرية العراقية.

٤. اتفاقية التعاون والتجارة المشتركة التي وقعت بين العراق والاتحاد الاوروبي بعد عدد من الجولات التفاوضية التي انطلقت في عام ٢٠٠٦ وقامت بها وفود شملت خبراء وفنيين من عدد من الوزارات كالتخطيط والتجارة والصناعة والداخلية والمالية والهجرة والمهجرين وغيرها[١٢]. وتمثل هذه الاتفاقية خطوة مهمة في طريق انظمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وقد اكد المجلس الاوروبي للعلاقات الخارجية في تقريره السنوي الاخير على ان الاستثمار في العراق يعد بمكافئات مجزية خصوصا في مجال الطاقة كما اكد على ان الحكومات الاوروبية اذا ارادت تطوير التعاون التجاري مع العراق فعليها ان تسهم في ضمان امنه ايضا تفاديا للضرر الذي يمكن ان يحيق بها .

٥. زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى دول الاتحاد الاوروبي في نيسان عام ٢٠٠٨ ولقائه بالمفوضية الاوروبية في بروكسل، وكانت سبقتها زيارته الى السويد لحضور اجتماعات الملتقى العالمي لاسناد العراق (العهد الدولي) وقد اكدت زياراته رغبة العراق في التعاون والشراكة مع دول الاتحاد الاوروبي واظهار صورة العراق المتفائل المتطلع الى مستقبل افضل عندما اشار الى ذلك في كلمته التي خاطب بها المجتمع الدولي قائلا ((اننا ننظر الى المستقبل بتفاؤل وامل وثقة

---

[٩] المصدر السابق.

[١٠] دور بعثة المفوضية الاوروبية لدى العراق على موقع www.delirqeceuropa

[١١] مقدمات قبول العراق في حلف الناتو ، جريدة الزمان العدد ٢٢٣٥ في ٢٠٠٥/١٠/١٠

[١٢] جريدة الصباح، المصدر السابق.

بتحقيق النجاح ولن ننسى الدول التي وقفت مع العراق وشعبه وساعدته على التحول نحو الديمقراطية وبناء مستقبله)) [١٣].

٦. زيارة رؤساء ومسؤولين اوروبيون الى بغداد ،فقد اعطت زيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في شهر شباط من عام ٢٠٠٩ دفعا قويا ومساندة من قبل دول الاتحاد الاوروبي للعراق وقد عبر عن رغبة فرنسا في تطوير علاقاتها مع العراق ومساعدته في جميع المجالات قائلا ((ليس هناك حدود لما نريد تقديمه للعراق ويجب الانتقال الى مرحلة التغيير وسنقف معكم لتحقيق طموحات الشعب العراقي وان فرنسا تريد ان تكون في الصف الاول لاصدقاء العراق [١٤]. وتمت الموافقة على افتتاح قنصليتين لفرنسا في اربيل والبصرة ثم تلت تلك الزيارة زيارات لشخصيات اوروبية مهمة كرئيس الوزراء البريطاني كولدن براون ووزير خارجية المانيا فرانك فالتر شتاينمار والتي كان لها دورها الفاعل في تعزيز وضع العراق وتشجيع الدول الاخرى على الانفتاح عليه.

المبحث الثاني :دور صانع القرار في السياسة الخارجية

يكتسب صانع القرار اهمية كبيرة من خلال دوره المؤثر بشكل مباشرويمكن وصفه بالاساسي في السياسة الخارجية فهي نتاج لطبيعة منهجه واسلوبه في معالجة القضايا الاساسية المتعلقة بالدولة ،فالسياسة الخارجية هي فن ادارة العلاقات بين دولة ودول اخرى بمعنى تاثير الدولة خارج حدودها كموضوعة سيادية في القانون الدولي العام . وقد كتب نيكسون في هذا المجال واصفا السياسة الخارجية "بانها الترابط الفعل للسلطة بالتاثير على المشهد العالمي وهي الفن الذي تستطيع التجربة وحدها تبيانه"، وهنا يضع نيكسون التاثير على العمل الذي يخص الحدود بصورة قطاع محيط بؤلئك المعنيين بتاثير ذلك الفن [١٥].

ان فعل السياسة الخارجية يؤكد على اهمية صانع القرار ،اذ يعرفها فيرنس وريتشارد وسنايدر" بانها منهج العمل او مجموعة من القواعد او كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة او واقعة معينة حدثت فعلا او تحدث حاليا او يتوقع حدوثها في المستقبل[١٦] "هنا تجري مرادفة السياسة الخارجية وقواعد العمل واساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات ،ضمن التاكيد على صانع القرار ،اذ يرى سنايدرفي هذا المجال ان الدولة تحدد باشخاص صانعي قراراتها من الرسميين ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال اشخاص يتبوؤن المناصب

---

[١٣] المصدر السابق.

[١٤] صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١٠٣٣ في ٢٠٠٩/٢/١١ .

[١٥] د سمير الظاهر ، اطروحة دكتوراه بعنوان (lapolitique exterieure de lav° republique francaise au procheorient arabe) جامعة رين ، كلية القانون والعلوم السياسية ، نيسان ١٩٩٠ ص٤.٣ .

[١٦] د.احمد النعيمي مصدر سابق ص١٨ .

الرسمية في الدولة[١٧]، ويتفق مع هذا الاتجاه كتاب آخرون امثال تشارلز هيرمان وباتريك مورجان كل حسب وصفه لها .

وفيما يخص موضوعة العراق واوروبا ،يمكن الاقتراب بشكل اكبر في فهم طبيعة السياسة الخارجية لهما من خلال دور صانع القرار في كل منها وسنعتمد احدى الشخصيات السياسية كحالة لتوصيف ماذكرناه ،

اولا : دور صانع القرار العراقي في سياسة العراق الخارجية تجاه اوروبا

بالنسبة لعراق مابعد ٢٠٠٣ يمكننا القول بان كل الشخصيات التي تعاقبت على ادارة ملف السياسة الخارجية ،مثل رئيس الدولة، رئيس الوزراء، وزير الخارجية وغيرهم ساروا على منهج واحد الا وهو مزيد من الانفتاح والتقارب مع اوروبا .

ان الزيارات المتتالية للمسؤولين العراقيين الى دول الاتحاد الاوروبي وما تمخض عنها من لقاءات ومناقشات ،وضعت ارضية مناسبة لكي تعمل عليها الحكومة العراقية التي تشكلت بعد الانتخابات في العام ٢٠٠٦، حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، الذي اعتمد استراتيجية متعددة الابعاد منها ،

- دعوة دول الاتحاد الاوروبي الى علاقات متجددة وتعاون واسع في كل الميادين بما في ذلك الميدان العسكري والدفاعي[١٨]، وقد تحدث المالكي بهذا الشان في المحاضرة التي القاها في الاكاديمية الدبلوماسية في باريس في الرابع من ايار عام ٢٠٠٩،اذ انه اختار فرنسا كنقطة انطلاق الى جميع دول الاتحاد الاوروبي وذلك لاسباب عدة ،في مقدمتها الرغبة التي وجدها لدى القادة الفرنسيين وخصوصا الرئيس ساركوزي بالتقارب مع العراق وفتح صفحة جديدة من العلاقات ،فثقلها ودورها الذي تضطلع به ضمن الاتحاد الاوروبي يمكنها من ان تؤثر بشكل كبير باتجاه تحقيق فعل مباشر وفاعل فيما يخص سياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية وتشجيع الدول الاوروبية الاخرى في ان تحذو حذوها خاصة وان علاقة الحكومة الفرنسية السابقة مع الجانب العراقي اتسمت بالبرودة ،كونها كانت من اشد الرافضين لفكرة الحرب على العراق ومن اشد المعارضين لها ،هذا التغيير في الموقف الفرنسي واستغلال صانع القرار العراقي واستثماره له حقق نتائج طيبة ظهرت جلية من خلال الزيارات والتصريحات التي جاءت من دول اوروبية اخرى حتى التي كانت مقاطعة للعراق .

- الجانب الاخر من اهداف صانع القرار العراقي هو دعوة دول الاتحاد الاوروبي الى مساعدة العراق في مسالة العقوبات المفروضة عليه وضرورة اعادة النظر فيها واستغلال ثقل ودور الاتحاد الاوروبي عالميا لما لهذا الامر من اهمية في استعادة العراق لمكانته بين دول العالم مما يصب

[١٧] المصدر السابق ص١٠ ، وكذلك مصباح زايد عبد الله ، السياسة الخارجية منشورات eiga مالطا ص ١٨ .

[١٨] ميشال ابو نجم ، صحيفة الشرق الاوسط العدد ١١١١٦ في ٢٠٠٩/٥/٥ .

في النهاية بمصلحة دول الاتحاد الاوروبي التي تسعى الى تحقيق مكاسب اقتصادية خصوصا بعد قيام تلك الدول باطفاء ديونها وتحويلها الى فرص استثمارية لشركاتها وما يتطلبه ذلك من تحديث للبنية التحتية للاقتصاد العراقي واقامة ركائز اقتصادية تسمح لها بممارسة نشاطها في العراق.

- دعوة تلك الدول لمساعدة العراق في اقامة علاقات حسن جوار مع جيرانه الذين اقلقتهم التغيرات التي حصلت في العراق وباتوا مصدر اذى للعراق وشعبه من خلال تدخلاتهم المستمرة في شؤون العراق الداخلية وتوفير فرصة للجماعات الارهابية لاستغلال اراضيهم وحدودهم للانطلاق نحو العراق وتنفيذ اعمال اجرامية ذات ابعاد سياسية واجتماعية تخريبية كي لايتحقق الامن والاستقرار الداخلي الذي يسمح للعراق بالتطور والنهوض من جديد بعد ان اصبح مقبولا من دول العالم خصوصا الدول الديمقراطية والتي تشجع على تطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ودولة القانون ،فالعراق بما يمتلكه من موارد وامكانيات تؤهله لأن يكون من افضل دول المنطقة في حال تحقق الاستقرار الامني وانطلقت عجلة التنمية ، وهذا ما يخيف الدول التي اعتادت على استغلال اوضاع العراق المأساوية في فترات الحروب والحصار واستغلتها بشتى الطرق ولازالت تتشبث بذلك وتامل في استمراره . لذا فقد شدد المالكي على رغبة العراق في اقامة علاقات متوازنة مع محيطه قائمة على التعاون والمصالح المشتركة وانه لن يكون مقرا ولا ممرا لمنظمات يمكن ان تضر بمصلحة دول الجوار ، وبالمقابل وعملا بمبدأ التوازن طالب بان لا تكون دول الجوار منطلقا للاضرار بمصالح العراق . وحث دول الاتحاد الاوربي على ممارسة ضغوطا من اجل منع التدخل في الشؤون العراقية[١٩]، وهو امر يتكرر دائما على لسان المسؤولين العراقيين ،اذ انه يشكل الهم الاكبر بالنسبة الى صانع القرار العراقي كونه التهديد الاكبر الذي يتعرض له العراق والعملية السياسية بما ينتظرها من نجاح او فشل .

- فيما يخص الجانب الداخلي ايضا فقد اكد السيد المالكي على ان مهمة الحكومة في الوقت الراهن، بناء دولة عصرية حضارية ودولة القانون بعد ان حققت نجاحات امنية والقضاء على الفتنة الطائفية التي كان يسعى لها اعداء العراق ،داعيا الشركات الاوروبية الى الاستثمار في العراق لما في ذلك من مصلحة للطرفين ، ان تاكيد صانع القرار على الجوانب الاقتصادية يكتسب اهمية كبيرة خاصة في هذا الوقت الذي تعاني فيه معظم الاقتصادات الاوروبية كباقي دول العالم من اثار الازمة المالية العالمية التي ضربت القطاع المصرفي ثم اصبحت شاملة ، مما يجعل من مسألة الاستثمار في بلد مثل العراق امر مشجع جدا ، العراق الذي يحتاج الى بناء وتطوير كل

[١٩] المصدر السابق.

جوانب اقتصاده ومؤسساته المدنية والعسكرية وبنيته التحتية والفوقية ، تجارة ، مجال الصحة ، السياحة ، الاثار ...الخ.

ثانيا: دور صانع القرار الاوروبي في سياسة اوروبا الخارجية تجاه العراق

في الجانب الاوروبي ،يمكن للحالة الفرنسية ان تعطينا صورة واضحة عن تاثير صانع القرار في السياسة الخارجية لتلك الدولة ، فقبل وصول الرئيس ساركوزي الى سدة الرئاسة اي في عهد سلفه جاك شيراك وبعد انتهاء الحرب التي وقفت فرنسا ضدها بشدة في عام ٢٠٠٣، اتخذ شيراك موقفا متشددا من كل ما يخص الملف العراقي، وحاول ان ينآى عنه ،فقد امتنع الرئيس شيراك عن حضور اجتماع بين زعماء الاتحاد الاوروبي ورئيس الوزراء السابق اياد علاوي في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٤، اذ كان الهدف من الاجتماع هو صفقة مساعدات لاعادة الاعمار جرى عرضها على رئيس الوزراء العراقي كمسعى من دول الاتحاد لفتح صفحة جديدة مع الرئيس السابق جورج بوش والاجتياز الانقسامات المريرة بشان العراق . وكانت قيمة المساعدة متواضعة ولا تتجاوز ١٦،٥ مليون يورو وذكر دبلوماسيون في حينه ان فرنسا نجحت في التخفيف من تعهدات الاتحاد بتقديم المساعدات للعراق وسعت دون جدوى الى الغاء عبارات ترحيب برئيس وزرائه[٢٠]، وبغض النظر عن الاسباب التي دفعته الى ذلك فان نتائج تلك السياسة كانت واضحة سواء لعلاقة فرنسا مع العراق او علاقتها مع باقي دول الاتحاد الاوروبي ، وكذلك ما احدثته من اختلاف في المواقف داخل البيت الاوروبي والنظرة الى طبيعة العلاقة مع العراق فضلا عن شعور فئة رجال الاعمل الفرنسيين بخيبة الامل التي اعلنوا عنها والمترتبة على فقدانهم لمكاسب كانوا يتوخونها من العراق ومن الولايات المتحدة . الا انه وفي مطلع عام ٢٠٠٥ وما تمخضت عنه التغيرات في الموقف الامريكي والاوروبي بشكل عام بدات حالة من الانفراج في العلاقة بين البلدين وبعد وصول ساركوزي الى السلطة ، تسارعت وتيرة التقارب بينهما وقد توجت تلك العلاقة بالزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في شباط من عام ٢٠٠٩ وما قدمته من دعم كبير للموقف العراقي وعلى جميع الصعد .

لقد كان العراق على الدوام في بؤرة اهتمام الساسة الفرنسيين الذين حاولوا بكل الوسائل الحفاظ على استمرارية العلاقة معه لما يشكله من اهمية بالنسبة للمصالح الفرنسية وبما يمتلكه من احتياطي نفطي كبير فضلا عن كونه شريك تجاري مهم بالنسبة لفرنسا وكانت لديه ديون لفرنسا بما يقارب الثلاثة مليارات دولار وقد طالبت واشنطن بشطبها مقابل حصول الشركات الفرنسية على عقود اعمار العراق فضلا عن المكاسب التي تتوخى الحصول عليها الشركات النفطية في مجال التنقيب عن حقول النفط والغاز الغنية جنوب العراق ، من جانب اخر كان للعامل الامني اهمية كبيرة لدى الفرنسيين وقد ايدت حكومة ساركوزي الاستراتجية الامريكية الجديدة في العراق لما قد يسببه الاخفاق من اتساع في رقعة الارهاب والذي يشكل احد اخطر التحديات الامنية

[٢٠] صحيفة الزمان العدد ١٩٦٠ في ٢٠٠٤/١١/٦ .

للمجتمعات الاوروبية وامن منطقة الخليج النفطية[٢١]، وفي زيارة السيد المالكي في شهر مايو من عام ٢٠٠٩ ولقائه الرئيس الفرنسي في قصر الاليزيه وفي خضم ترحيب الرئيس الفرنسي به قال (ان باريس تريد علاقة اجمالية ومتكاملة مع العراق تشمل كافة الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والتربوية وكذلك الميدان الامني–العسكري)[٢٢]. كذلك صرح الرئيس ساركوزي بأن (العراق) الذي كان له اعداء كثيرون اصبح لديه اليوم اصدقاء كثيرون .. واننا نريد كسب المزيد من الاصدقاء وان نمد الجسور التي نسفتها سياسات النظام البائد[٢٣].

يذكر ان فرنسا كانت ضمن التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق عام ١٩٩١ لكنها فضلت اتخاذ خطوات لتخفيف العقوبات ضد العراق في فترة الحصار[٢٤]. الا ان جهودها لم تساعد الشعب العراقي الذي كان يعاني اشد المعانات .

وكان ساركوزي اول رئيس فرنسي واول رئيس اوروبي من خارج التحالف يزور العراق ، وفي حديثه في المؤتمر الصحفي الذي جمعه مع المالكي قال ان عراقا قويا سيعيد توازنا مفقودا في المنطقة . مما يؤشر اهمية الدور العراقي من الناحية الاقليمية في المنظور الاوروبي زيادة على اهميته الاقتصادية ، وشدد على ضرورة اقامة عراق موحد قوي ومتعدد يحترم اقلياته العرقية والدينية وعبر عن سبب الزيارة قائلا (ازور العراق اليوم كأول رئيس اوروبي يزوره منذ سنوات واريد ان اشجع التزامات اوروبا نحو العراق ومن مصلحة الاوروبيين ان يحصل العراق على سيادته)[٢٥] وجرى الاتفاق على افتتاح السفارة الفرنسية وقنصليتين في اربيل والبصرة . هذا التقارب بين العراق اوروبا جاء ايضا تقييما من اوروبا للدور الذي يلعبه رئيس الوزراء نوري المالكي والذي تعده اوروبا ايجابيا في مواجهة التطرف وتحقيق انجازات امنية حقيقية ومد جسور تتخطى الحواجز الطائفية الداخلية وتصفه بالربان الذي يستطيع ان يسير مركبه بين ضغوط امريكية وايرانية من جهة اخرى .كما ان فرنسا تعد دورها في العراق مساهمة منها لمساعدة اوباما للخروج من العراق كما هوالحال في افغانستان وتجد بان العراق لم يعد مصدر تهديد لجيرانه ولا للاقليم الموجود فيه وبالتالي من حقه ان يستعيد موقعه كعنصر من عناصر الامن والاستقرار في المنطقة[٢٦].

المبحث الثالث : آفاق التعاون بين العراق والاتحاد الاوروبي

شهدت العلاقات العراقية الاوروبية تطورا متسارعا منذ فترة ولاية الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الثانية عام ٢٠٠٥ والتي اعلن فيها عن استراتيجية جديدة تتضمن خفض عدد القوات الامريكية في

---

[٢١] د.امنة محمد علي ، حدود التحول في السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الخامسة ، مجلة دراسات دولية ، العدد الثامن والثلاثون تشرين الاول ٢٠٠٨ ،مركز الدراسات الدولية ص١٥٦ .

[٢٢] صحيفة الشرق الاوسط العدد ١١١١٦ مصدر سابق .

[٢٣] صحيفة الشرق الاوسط العدد ١٠٣٣ مصدر سابق.

[٢٤] المصدر السابق.

[٢٥] صحيفة الزمان العدد ٣٢١٦ في ٢٠٠٩/٢/١١ .

[٢٦] صحيفة الشرق الاوسط العدد ١١٠٧٦ في ٢٠٠٩/٣/٢٦ .

العراق وانسحابها من المدن الى قواعد ثابته لها . في وقت جرت فيه الانتخابات الاولى والثانية في العراق والتي شهدت مشاركة واسعة ورغبة حقيقية لدى العراقيين في اقامة دولة ديمقراطية حضارية تحترم القوانين وحقوق الانسان وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى ، وفي اوروبا تغيرت مواقف بعض الدول المتشددة ازاء العراق مما اتاح للعديد من المسؤولين من كلا الطرفين العراقي والاوروبي الالتقاء والعمل من اجل المزيد من التطور في العلاقات الثنائية .

ان زيارة رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ونوابهم وبرلمانيون ووزراء ساهمت في خلق جو من التفاهم والتقارب تمخض عنه عقد العديد من الاتفاقات للتعاون في كافة المجالات وكانت مديرة برنامج الشرق الاوسط في(معهد تشاثام هاوس) [٢٧] البريطاني كلير سبنسرقد تحدثت عن الاهتمام الواسع للاوروبيين بالعراق الآن ومع استعداد الولايات المتحدة لتقليل وجودها العسكري ومع ازدياد الاهتمام بامكانات العراق في مجل الطاقة فلديه حقول نفط غنية وواعدة كفرص استثمارية للشركات الاوروبية فضلا عن كونه سوقا استهلاكية كبيرة . والحقيقة ان لاوروبا زيادة على ماذكرناه حول مشتركاتها مع العراق تسعى لتنويع مصادرها من الطاقة وعدم الاعتماد بشكل كبيرعلى النفط والغاز الروسي تحسبا لما قد يشكله هذا الامر من ضعف في موقف الاتحاد الاوروبي تجاه روسيا وحاجته الى مصادر الطاقة الواردة منها والتي يمكن ان تكون كورقة تستخدمها للضغط عليه عندما تشاء ذلك .اما الجانب العراقي فلابد له من استغلال هذه الفرص المتاحة من اجل التحرر من القيود التي يفرضها عليه البند السابع والذي يقبع تحته منذ العام ١٩٩١ تحت وصاية الامم المتحدة ،لاجل استكمال سيادته والاندماج في المجتمع الدولي كما ان الاتحاد الاوروبي وبثقله الذي يتمتع به عالميا ويساهم بنسبة ٣٠% من اجمالي الانتاج العالمي فهو الشريك التجاري الاكبر في العالم وله تاثير مستمر في الشؤون العالمية كنظام اتحادي ويمتلك عملة موحدة وفي حالة تطور وتقدم متزايد وسياسته الخارجية والامنية تمنحه اوضاعا سياسية ودبلوماسية واضحة تمكنه من تحقيق اهدافه المرجوة على صعيد نفوذه الاقتصادي والتجاري [٢٨] يمكن ان يكون عنصر قوة مساندة للعراق. وجرى فتح بعثة للمفوضية الاوروبية في الاول من كانون الثاني عام ٢٠٠٥وقد ساهمت بمبالغ من اجل اعادة اعمار العراق ، وتعد ثالث مانح للعراق اذ قدمت مابين الاعوام ٢٠٠٣ . ٢٠٠٧ مبالغ بقيمة ٨٢٩ مليون يورو معظمها لصندوق اعادة الاعمار باشراف الامم المتحدة والبنك الدولي كما تهدف الى تمثيل الاتحاد الاوروبي في العراق ومراقبة وتحليل التطورات السياسية العراقية ومتابعة العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية والتعاون الفني والتقني [٢٩] ويمكن ان نعرج على بعض الزيارات التي قام بها مسؤولون اوروبيون وعراقيون والاتفاقات التي تم ابرامها في الاتي :

اولا : التعاون في المجال العسكري والامني

---

[٢٧] صحيفة الشرق الاوسط العدد ١١٠٤٠ في ٢٠٠٩/٢/١٨ .

[٢٨] صحيفة الشرق الاوسط العدد١١١١١ في ٢٠٠٩/٤/٣٠

[٢٩] بعثة المفوضية الاوروبية مصدر سابق .

تعددت وتنوعت طبيعة التعاون في هذا المجال اذ شمل تزويد العراق بمعدات واسلحة وتقنيات حديثة من جهة ومن جهة اخرى تدريب وتاهيل الكوادر العراقية من رجال الجيش والشرطة والامن . فقد دعت الحاجة الى مكافحة الارهاب في العراق بان يكون ملف السلاح الملف الاكثر جدلا وعلى رأس المباحثات التي تجري بين العراق والدول المصدرة[٣٠] ولابد من تنويع مصادر الدعم في هذا المجال اما اوروبا فانها تتطلع الى مزيدا من الاستقرار الامني وحماية الديمقراطية في العراق الامر الذي يتطلب رفع مستوى التحصينات للقوات العسكرية والامنية العراقية كذلك الدور الاستراتيجي الذي يمكن ان يلعبه العراق ضمن محيطه الاقليمي في ظل دولة القانون والمؤسسات فضلا عن المكاسب الاقتصادية المتوخاة من ثروته النفطية وضرورة مساعدته في بسط الامن والاستقرار وحماية حدوده وقد تحدث الرئيس ساركوزي في معرض حديثه عند زيارته للعراق عن تاييد فرنسا واستعدادها لدعم العراق في كافة المجالات ومنها العسكرية ، مشيرا الى امكانية التعاون وتدريب الجيش العراقي وتجهيزه ، اما وزير الدفاع الفرنسي ايرفيه موران فقد اكد رغبة وزارة الدفاع الفرنسية بالمزيد من التعاون مؤكدا على رغبة بلاده في فتح ملحقية عسكرية في بغداد وتعيين ملحق عسكري فيها [٣١]، وفي زيارة قام بها وزير الدفاع العراقي الى فرنسا اعلن هو ونظيره الفرنسي عن ابرام اتفاق يشمل شراء العراق ٢٤ مروحية نقل من طراز اي سي (٦٣٥) مخصصة للنقل العسكري[٣٢] من صنع شركة يورو كوبتر الاوروبية ضمن صفقة بقيمة ٣٦٠ مليون يورو وتتولى باريس تدريب الطواقم العراقية في فرنسا على مروحيات من طراز غازيلة توضع في تصرفهم ، فضلا عن صيانة المروحيات والدعم التقني.

صحيفة التايمز ذكرت بان اعادة بناء القوات المسلحة يعد واحدا من اكبر برامج اعادة التسليح في المنطقة وان العراق يعتزم شراء احدث الطائرات الحربية ، وافضل واكثر الاسلحة تطورا لاعادة بناء القوات البرية والبحرية والجوية العراقية[٣٣]. اما المتحدث باسم وزارة الدفاع العراقية محمد العسكري فقد ذكر بان وزارة الدفاع سوف تعتمد التسليح السريع خصوصا بالنسبة للقوة الجوية ، واكد بان مروحيات متعددة ستصل العراق حتى نهاية عام ٢٠١١ [٣٤] وتجدر الاشارة الى ان قائمة طلبات العراق تتضمن (دبابات وطائرات حربية وطائرات مروحية هليكوبتر وشاحنات واجهزة اتصال (لاسلكي) ومدافع مورتار... الخ) وقد حل العراق في المرتبة الخامسة بين دول العالم المستوردة للسلاح بين عامي ٢٠٠٤ ،٢٠٠٨ عندما استورد اسلحة بلغت قيمتها الاجمالية ١٩ مليار دولار[٣٥]. كما جرى عقد اتفاقات مع دول من اوروبا الشرقية (تشيكيا ،بولندا ،اوكرانيا،سلوفاكيا) لشراء ما يقارب ٢٠٠٠ دبابة من نوع (تي-٧٢) والهدف من ذلك تشكيل قوة ضاربة

---

[٣٠] حاجة العراق في شراء اسلحة يأتي في ظل التحديات الامنية ، المركز الوثائقي والمعلوماتي شبكة النبأ www.anabaa.com .

[٣١] المصدر السابق.

[٣٢] العراق يبرم عقودا مع الولايات المتحدة واوروبا لشراء ٥٠ مروحية عسكرية جريدة الرياض العدد ١٤٨٩٨ في ٢٠٠٩/٤/٨ على موقع www.alriyadh.com٣٣. شبكة النبأ مصدر سابق .

[٣٣] جريدة الرياض مصدر سابق .

[٣٤] شبكة النبأ مصدر سابق .

[٣٥] بغداد تشتري الاف الدبابات السوفييتية الصنع ، روسيا اليوم على موقع www.rtarabic.com

رئيسية للجيش العراقي الجديد بصفقة قدرت ب ٦ مليار دولار، وقد سبق ذلك شراء دفعة تجريبية من المجر تتالف من ٧٧ دبابة (تي –٧٢) ثم تحديثها في الولايات المتحدة .وهناك افضلية لشراء الاسلحة من اوروبا الشرقية لرخص ثمنها قياسا بمثيلاتها في الغرب والخطوة مرحلية تتناسب وظروف العراق الحالية .فضلا عن تشجيع الولايات المتحدة لهذا المسعى كونه يعود بالمنفعة على حلفائها في شرق اوروبا[٣٦]. كما تم افتتاح اكاديمية عسكرية تابعة لحلف الناتو من اجل تدريب ضباط عراقيين ،اذ ان الحلف كان قد اختلف مع الولايات المتحدة حول قرار شن الحرب على العراق وكذلك كان الاختلاف بين اعضائه ،وكاد ان يؤدي ذلك الامر الى انقسامه ،الا انه وافق على دعم عمليات التدريب التي تقودها القوات العسكرية الامريكية في العراق من خلال دورات تستهدف الف ضابط عراقي بمعدل سنوي .في مساعي لمساعدة العراق خلال رحلته الى مستقبل افضل ، وتكمن الاهمية الاستراتيجية لهذا التحرك في مايمتلكه الحلف من قدرات والدور الذي يحضى به كتجمع عسكري له امكانات وحضور وقدرات نذكر منها :

١– يمتلك قدرات كبيرة على المستوى الاستراتيجي والعملياتي والتعبوي على السواء ،في الامور العسكرية والامن الداخلي ولديه قوات مقتدرة في هذا المجال .

٢– خبرته في مجال التصدي للعمليات الارهابية فقد استهدف دول الاتحاد الاوروبي والدول المنضمة الى حلف الناتو العديد منها .

٣– الامكانيات المادية الكبيرة التي يحظى بها والمتاتية من القدرات الاقتصادية والانتاجية الهائلة والتقنية المتطورة لدوله .

٤– تجاربه القتالية وخبرته في مجال اجراء المناورات وباستخدام القطعات وبافضل الاسلحة والمعدات والتجهيزات المتاحة في العالم .

٥– تدخله في اماكن من العالم من اجل استتباب الامن ، في البوسنة عام ١٩٩٥ ،وكوسوفو عام ١٩٩٩ وغيرها .

ان تنوع جهات التدريب ،ساعد القوات العراقية على تنويع خبراتها وعدم الاعتماد على مصدر واحد اي الولايات المتحدة .وهو تعاون مع افضل دول العالم تقدما من النواحي العسكرية والامنية ، كما اتاح للعراق الافادة من المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تمنحها دوله ،من جانب اخر فان وجود تركيا ضمن حلف الناتو ساهم في المزيد من التقارب والتفاهم والتقاء المصالح وتعزيز العلاقة بين الجانبين[٣٧].

ثانيا : التعاون في مجال الطاقة

ياخذ موضوع الطاقة الحيز الاكبر من اهتمام الساسة في الاتحاد الاوروبي ، فالطاقة هي احد الركائز الاساسية والمهمة في اقتصاد اوروبا الصناعي والعراق باحتياطياته الكبيرة من النفط ،المؤكد منها يساوي ١١٥ مليار برميل في حين تشير تقديرات اخرى الى ان حجم الاحتياطي الحقيقي للعراق اكبر من

[٣٦] صحيفة الزمان ،مقدمات قبول العراق في حلف الناتو ،مصدر سابق.

[٣٧] روسيا اليوم ، مصدر سابق.

ذلك بكثير[٣٨] هو محط انظار الشركات البترولية العالمية والتي تقف ورائها وتسندها الدول الاوروبية ، اذ ان العديد من تلك الشركات تعود لاشخاص اوروبيين او ربما هم مساهمين بنسب معينة من رأسمالها وبالتاكيد فان ما تحققه من ارباح لابد ان يعود بالفائدة على بلدانهم . ان تهافت شركات النفط من اجل الاستثمار في العراق يأتي من توقعاتها في زيادة اسعار النفط والتي تتزامن مع نقص عالمي في الانتاج يعود اما الى نفاذ الاحتياطيات في بعض الدول او الى نقص الاستثمار في البعض الاخر في وقت اصبحت فيه الحقول الجديدة نادرة هذا فضلا عن ما تتسبب به الاضطرابات السياسية في بعض الدول مثل النيجر وايران في الوقت الراهن من زيادة في اسعارالنفط .

وهناك توقعات بان يكون العراق العاشر على مستوى العالم في انتاج الغاز ، لذا فالاهمية المعلقة على ارض الرافدين تتعاضم حيث يفترض ان يغذي غاز العراق انبوب نابوكو الذي يمر جنوب اوروبا ويخفف بذلك من تبعية اوروبا لروسيا في مجال الطاقة[٣٩] وفي جولات التراخيص الاولى والثانية التي اطلقتها وزارة النفط العراقية حصلت ٩ شركات اروبية على عقود استثمار من ضمن ٣١ شركة تطابقت عروضها مع المواصفات المطلوبة والجولة شملت مائة وعشرون شركة[٤٠]، نذكر منها شركة شيل العملاقة، فقد دخل العراق في شراكة استراتيجية مع رويال دانش شيل وحليفتها بتروناس كاريجالي الماليزية بعد التوقيع النهائي في السابع عشر من شهر كانون الثاني عام ٢٠١٠ على الاتفاقية وباشراف وزارة النفط العراقية لتطوير حقل مجنون العملاق ما يعني فتح صفحة جديدة فيما يخص عملية التنمية في جنوب العراق ،الشركتين المذكورتين سوف تقوم بتقديم خدمات الدعم الفني المتعلقة بتطوير حقل مجنون وادخال خدمات اساسية تتعلق بالبنية التحتية في تلك المنطة المهملة منذ عقود طويلة في العراق ، وحقل مجنون هو اكبر حقل غير منتج في العراق ويقدر احتياطيه النفطي بحوالي ١٢ مليار برميل نفط اما كمية الانتاج فسوف تصل الى ١،٨ مليون برميل يوميا . اما تكاليف الانتاج فتتحملها الشركات الاجنبية وتحصل الحكومة العراقية على ٢٥ % من حصة الربح دون المساهمة في عمليات التمويل التي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات فضلا عن الضريبة التي ستدفعها الشركتان بمقدار ٣٥% على ارباحها الى الحكومة العراقية وسوف تساهم شركة شيل في تطوير البنية التحتية والاقتصاد المحلي في محافظة البصرة بصفة خاصة وحقل مجنون بصفة عامة. فلابد من تاهيل الموانئ والمطارات وتوفير المواد اللازمة للمشروعات الجديدة ومعدات الحفر اللازمة لعدة مئات من الابار، مما سينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد العراقي وسوق العراق والشركات المستثمرة غير معفاة من الرسوم الكمركية والضرائب والتامين يكون باسم شركة النفط العراقية[٤١].

---

[٣٨] حياة عطية، اسئلة المستقبل العراقي العدد ١٢٣٤ في ٢٠٠٩/٧/٨ على موقع www.awaqt.com

[٣٩] روسيا اليوم مصدر سابق.

[٤٠] خبار العراق . الاتحاد الاوروبي وشيل مع العراق على موقع firaqnews ، www.fr.fr.facebook.com

[٤١] روسيا اليوم مصدر سابق .

كذلك فوز شركة Bp البريطانية مع cnpc الصينية لتطوير حقل الرميلة جنوب العراق والذي يبلغ احتياطيه ١٧ مليار برميل[٤٢] يذكر ان الحكومة العراقية كانت قد خولت وزير النفط حسين الشهرستاني صلاحيات التفاوض والتوقيع على مشروع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الاوروبي للشراكة الاستراتيجية والتي من اهم بنودها المساهمة في اعداد سياسة شاملة ومتكاملة للطاقة وتطوير وتحديث قطاع الكهرباء من خلال تحديث وترسيخ اطار عمل قانوني ونظام سليم في العراق وتشجيع هيكل استثماري يتمتع بالشفافية واعداد برنامج عملي في مجال الطاقة للتعاون بين العراق والاتحاد الاوروبي للفترة من ٢٠١٠ . ٢٠١٥ حيث ان هذه السياسة تاخذ بالحسبان الدور الرئيسي الذي تلعبه الطاقة في التنمية الاقتصادية في العراق والفرص التي يقدمها سوق الطاقة في الاتحاد الاوروبي كاكبر سوق متكامل للطاقة في العالم من اجل تنمية صادرات الطاقة العراقية[٤٣].

ثالثا: التعاون في مجالات اخرى

تنوعت الاتفاقيات وتعددت مجالاتها وشملت اهم المجالات الحيوية للعراق والعراقيين بعد انتقل السيادة الى العراق عام ٢٠٠٤ والاتفاق على تاسيس بعثة المفوضية الاوروبية في بغداد ، ففي مجل الاستثمار وبعد انعقاد مؤتمر الاستثمار في لندن في شهر ايار من عام ٢٠٠٩ اكد الجانب العراقي على ضرورة اشراك رجال الاعمال الاوروبيين، وقد اعلن سامي الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار عن تشكيل غرفة عمليات لمتابعة النتائج المتحققة عن اعمال المؤتمر وان تستجمع الافكار والعروض التي طرحت فيه وعقد مؤتمر للاستثمار في بغداد ،وهذا المسعى يمثل تحركا ايجابيا هو الاول من نوعه في اوروبا نحو الاستثمار في العراق ويعد التزاما كبيرا من الحكومة البريطانية وشركائها ورجال الاعمال فيها بما يسهم بفتح ابواب جديدة وواعدة للعمل في العراق في ظل التعديلات في قانون الاستثمار الاجنبي فيه[٤٤]، وتم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتقني تشمل مجالات عدة بين العراق وبريطانيا تزامنا مع زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى لندن وهو عقد عمل يشمل التعاون في المسائل الاقتصادية والمالية والتقنية[٤٥]. ويشمل الاستثمار لتكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية والطاقة والبيئة والنفط والغاز والنقل والتعليم والتصنيع والاسكان والخدمات العامة ومجالات اخرى يحددها الطرفان . والاتفاقية تتجدد سنويا مالم يرغب احد الطرفين في انهائها، وتنص الاتفاقية على "رغبة البلدين لتطوير علاقات مستقبلية طويلة الامد على اسس من التعاون والصداقة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والمبادئ التي يؤمن بها ميثاق الامم المتحدة بما في ذلك عدم

---

[٤٢] العراق يوقع على مذكرة التفاهم بين العراق والاتحاد الاوروبي للشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة www.almalafpress.net

[٤٣] صحيفة الزمان العدد ٣٢٨٦ في ٢٠٠٩/٥/٥ .

[٤٤] المصدر السابق.

[٤٥] اتفاق للتعاون الاقتصادي بين العراق وبريطانيا على موقع www.elaph.com .

التدخل في الشؤون الداخلية وضمن معايير القانون الدولي وتطبيق التعهدات الدولية"، وزير الخارجية الالماني فرانك شتاينمارالذي قدم الى العراق في شهر شباط فبراير من العام الماضي في زيارة رسمية هي الاولى لوزير خارجية الماني منذ عام ١٩٨٧، صرح في مؤتمر صحفي قائلا "نود ان نفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين ونريد مساعدة العراق في عملية تحقيق الاستقرار وتطويرها "،وجرى التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والاكاديمي والثقافي بين البلدين،وقعها وزير التعليم العالي والبحث العلمي والهيئة الالمانية لتبادل الخبرات الاكاديمية ،كذلك تم الاتفاق على تاسيس جامعة عراقية المانية في العراق بدعم وتعاون فني ومالي من المانيا[٤٦]. وجاء تاكيد النرويج على فتح سفارة لها بالقرب من السفارة السويدية في بغداد على لسن وزيرخارجيتها يوناس جوري في شهر تموز يوليو من عام ٢٠٠٩ مشيرا الى ان الوقت اصبح ملائما لذلك وعرض مساعدة بلاده في مجال الطاقة كونها بلد نفطي ولديه خبرة طويلة في هذا المجال وقد طالب وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري بدعم اكبر ومساعدة العراق للخروج من الفصل السابع .في غضون ذلك ابدت ايطاليا رغبتها في تقديم الخبرة في مجال الموارد المائية وارسال الخبراء لتنفيذ المشاريع الاروائية الكبيرة وفي اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الايطالي فرانكو فراتيني مع وزير الموارد المائية العراقي عرض الاول استعداد بلاده لتقديم الدعم الفني والتكنولوجي وتطوير الملاكات الفنية والهندسية العراقية[٤٧]. بلجيكا هي الاخرى وقعت عقدا لبناء ثلاثة عشر محطة لمعالجة المياه[٤٨]، وزير الخارجية البرتغالي لويش امادو واثناء زيارته الى بغداد في شهر تموز من عام٢٠٠٩ صرح بان العراق بلد مهم واستقراره مهم للعالم واعلن عن مذكرة تفاهم بين البلدين لتطوير التعاون في جميع المجالات ،كما جرى الاتفاق على اعادة فتح السفارة البرتغالية في بغداد بعد ان اغلقت لمدة سنتين بسبب الظروف الامنية والزيارة هي الاولى لمسؤول برتغالي منذ عام ٢٠٠٣ وتاتي في اطار الانفتاح الدبلوماسي على العراق .رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون زار العراق في شهر تموز الماضي ايضا وجرى ابرام مذكرات تفاهم بين البلدين في ميادين الطاقة والنقل والتعليم فضلا عن التعاون التسليحي[٤٩]، وكان العراق قد ابرم اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي في عام ٢٠٠٨ الهدف منها تحقيق مزيد من التعاون المشترك وتوفير قاعدة تعاقدية قانونية من اجل تعاون طويل وشامل ،اذ تقوم على تنظيم حوارات بشان المناخ والتكنولوجيا والاقتصاد ودورها يتركز في ترويج التجارة المفتوحة المبنية على المصالح المشتركة والتعاون البناء.

[٤٦] صحيفة الزمان العدد ٣٢٨٤ في ٢٠٠٩/٥/٣ .

[٤٧] صحيفة الزمان العدد ٣٣٣٥ في ٢٠٠٩/٧/١ .

[٤٨] صحيفة الشرق الاوسط العدد ١١١٣٩ في ٢٠٠٩/٥/٢٨ .

[٤٩] صحيفة الزمان العدد ٣٣٤١ في ٢٠٠٩/٧/٨ .

ان برنامج المفوضية الاوروبية لعامي ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ يؤكد على التزام المفوضية الاوروبية في موضوع التعاون في شتى المجالات والمساعدة في التحول من مرحلة اعمار العراق الى مرحلة تطوير القدرات والمهارات عبر مساعدة العراق في تطوير امكاناته الصحية والتعليمية وسيادة القانون [٥٠].

وهناك تطلعات بان يكون للاتحاد الاوروبي دور مستقبلي ايجابي في مجالات عدة منها :

١. على المستوى السياسي يمكن ان يكون الاتحاد الاوروبي عونا في مسالة اخراج العراق من البند السابع ،اذ ان الاستراتيجية التي اقرتها المفوضية وكما ذكرنا انفا تهدف الى تطوير العراق واعادة دمجه بالمجتمع الدولي سياسيا واقتصاديا وهذا الامر لايمكن تحقيقه الا بعد توفر الاموال اللازمة لحملة اعادة الاعمار وتسهيل عمليات الاستثماروالتخفيف من وطاة الديون المتبقية بذمة العراق لدول او شركات خصوصا مايتعلق بتعويضات الكويت والتي تصرح على لسان مسؤوليها بل الامر لايعود لها بل الى مجلس الامن الذي وضع العراق تحت طائلة البند السابع ولايمكنه الخروج منه الا بعد الايفاء بجميع التعويضات المستحقة عليه ، من جهة اخرى فان العراق لديه وعد من الولايات المتحدة بمساعدته في اطفاء ديونه وانعاش اقتصاده عن طريق تفعيل وثيقة العهد الدولي التي تتضمن اعادة العراق الى الوضع الذي كان عليه قبل القرار ٦٦١ عام ١٩٩١ الذي فرض العقوبات ضده وفقا الى بنود الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وفي ضوء وثيقة العهد الدولي تضافرت جهود القادة العراقيين في الدعوة الى الخروج من البند السابع، وحيث ان مجلس الامن يتضمن عضوين دائميين فيه هم من دول الاتحاد الاوروبي، بريطانيا وفرنسا مع الموقف المتوافق معهما للولايات المتحدة يمكن لهؤلاء الاعضاء مع روسيا والصين اللتان ساندتا العراق وتربطهما به علاقات مصالح مشتركة اخراج العراق من البند السابع، اي ان مجلس الامن الذي صوت على القراريمكنه العدول عنه والتوصل الى صيغة توافقية ترضي جميع الاطراف وتحقق مصالحهم خصوصا وان هذا الوضع قد طالت مدته ويتسبب بمعاناة للعراقيين واضرار للمصالح الدولية.

٢. في مسالة التعديلات الدستورية ايضا فان اوروبا لديها افضل الدساتير في العالم والتي يمكن الاستفادة منها والاحتكام اليها من اجل اغلاق واحد من اهم الملفات الشائكة والتي لاتزال تثير العديد من الجدل حولها في مسالة الظروف التي رافقت عملية كتابة الدستور العراقي والاسس التي استند اليها مما يساهم في مزيد من نقاط الاتفاق بين الجهات السياسية العراقية .

٣. المساهمة بتطوير وتاهيل الشركات والمصانع التابعة للقطاع العام العراقي والمتعطلة حاليا او ذات الانتاجية الضعيفة وادخال التقنيات الحديثة من اجل النهوض بقطاع الصناعة ليكون احد العناصر

[٥٠] الاتحاد الاوروبي يعلن توجهه لدعم العراق سياسيا ،جريدة الصباح ،على موقع www.alsabah.com

الفعالة في رفد السوق الداخلية بالمنتجات العراقية وزيادة الناتج القومي وتنويع مصادر الثروة الوطنية وعدم الاعتماد على الصادرات النفطية فقط كما سيقلص من كمية السلع المستوردة مما يساهم في تقليص العجز في الميزان التجاري، فضلا عن ماسيوفره هذا القطاع من فرص عمل لاعداد كبيرة من المواطنين وبالتاي فانه سيؤثر بشكل ايجابي على مجمل الاقتصاد العراقي

٤. في مجالات البيئة مثل مكافحة التصحر والتلوث البيولوجي والحفاظ على البيئة ، فالاتحاد الاوروبي يعد رائدا في هذه المجالات ولابد من الاستفادة من خبراته المتراكمة والابتكارات العلمية والتكنولوجية المتوفرة لديه في تحسين نوعية الانتاج الزراعي وسبل توفير المياه وعدم الاعتماد بشكل تام على الطرق التقليدية وتحديث تقنيات ادارة الزراعة وتوفير مياه الشرب النقية التي تفتقر اليها شرائح كثيرة من المجتمع والاستفادة من ما تقدمه البيئة الطبيعية للعراق في تشجيع السياحة والاستثمار فيها وزيادة طاقتها الانتاجية كالمناطق الاثرية ومناطق الاهوار والبحيرات وايجاد الحلول لشحة المياه وهي من المسائل المهمة التي لابد ان تضعها الجهات المسؤولة في بؤرة اهتماماتها كونها ترتبط مباشرة بصحة الفرد وغذائه .

٥. يمكن للعراق الاستفادة من التجربة الغنية والمثمرة للاتحاد الاوروبي وكيفية توظيف الجوانب الاقتصادية والتعاون بين دوله والابتعاد عن التوترات التي كانت سببا للحروب المدمرة التي مرت بها اوروبا في الماضي والتي باتت اليوم تنعم بالامن والسلام ، اذ ان الوحدة الاوروبية كقيمة عليا بمعناها الانساني ومحورها الفرد الاوروبي استطاعت ان ترتقي به لوضع اكثر انفتاحا واكثر تسامحا بعيدا عن التوجهات الفئوية الضيقة وفي الاندماج ضمن اتحاد اوروبي اكثر قوة واهمية . ان حالة السلم والاستقرار السياسي الذي تحقق في اوروبا على مدى اكثر من نصف قرن ،مكنها من تعزيز قيم السلام والديمقراطية فيها وهو انجاز جرى وصفه بالمصالحة، كما جرى استبعاد بعض القادة السياسيين الذين يبتعدون في مساراتهم عن الديمقراطية ومراعاة حقوق الانسان، لذا ينبغي الاستفادة من تلك التجربة وتوظيفها في مسألة المصالحة الوطنية ونبذ العنف واشاعة روح التسامح والمحبة بين العراقيين.

٦. في بعض المسائل الانسانية، منها مايتعلق بالاثار النفسية والاحباطات التي اصيب بها العراقيون الذين بطشت بهم وبالمقربين منهم اهوال الحروب والحصار والارهاب والذين هم بحاجة الى دعم ومساندة ،يمكن لدول اوروبية ان تقدمها في مجال تفعيل دور منظمات حقوق الانسان ودعم منظمات المجتمع المدني التي تعنى باوضاع المواطنين والتخفيف عن معاناتهم ، هذا الوضع تتفهمه الدول الاوروبية التي مرت بتجارب مريرة سابقة في الحربين العالميتين وما جرى فيها من صراعات فيما بينها والتي استمرت حتى مشارف الالفية الثالثة في بعض المناطق كمنطقة البلقن

، كذلك انهيار اقتصادات قسم منها خصوصا تلك التي كانت تحت الحكم الشيوعي وما عانته شعوبها من شظف العيش وقسوة تلك الانظمة ولا تزال اثارها مستمرة ويحاول البيت الاوروبي تقديم العون والمساندة لهم من خلال انضوائهم تحت مظلة الاتحاد الاوروبي .

الخاتمة

اتسمت السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الاوروبي بالانفتاح والاعتدال في ان واحد ، اذ ان القائمين عليها من الجانب العراقي قد وضعوا نصب اعينهم الاهمية التي يتمتع بها الاتحاد الاوروبي كحليف استراتيجي ضمن موقعه على مستوى العالم او بوصفه كيان دولي وتجمع يمتلك كل الامكانات العلمية والتقنية والحضارية التي يتطلع العراقيون الى الاستفادة منها .

ويمكن الاستدلال على نجاح صانع القرار العراقي في مساعيه من خلال موقف قادة الدول الاوروبية والذي رجحت فيه كفة المؤيدين للانفتاح على العراق ضد المعارضين له واصبح موضوع تمتين العلاقات مع العراق وسيلة للملمة الشمل الاوروبي بعد الانقسامات المريرة التي عانى منها القادة الاوروبيون فيما يخص الحرب على العراق وقرروا طي صفحة الماضي والانطلاق بخطى" سريعة نحو اقامة افضل العلاقات مع الدولة العراقية ، فقد استطاع صانع القرار العراقي ومن خلال جولات الزيارات والمفاوضات التي جرت خلال العامين ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ان يجعل من مصالح اوروبا في العراق المفصل المحوري في اقامة علاقات مهمة معها ، كما ثمن الاتحد الاوروبي جهود الحكومة العراقية في السعي لتحقيق الامن والاستقرار في العراق والقضاء على الفتنة الطائفية وبث الحياة في الجسد العراقي الذي كان شبه مشلولا خلال العامين ٢٠٠٦، ٢٠٠٧بسبب العنف الذي استشرى والاعمال الارهابية التي جعلت العاصمة بغداد مقطعة الاوصل كذلك الحال في مدن عراقية عدة .

ان تاكيد الساسة العراقيين على ضرورة الابتعاد عن كل مظاهر العنف ونبذ الفرقة والركون للحلول السلمية واعتماد مبدا المصالحة الوطنية وترسيخ الديمقراطية ودولة القانون اكتسب القبول والرضا من قبل الساسة الاوروبيون الذين يعيشون ضمن انظمة ديمقراطية ودول تحكمها القوانين وتحترم حقوق الانسان ، وبالرغم من قصر المدة التي قطعتها السياسة الخارجية في العهد الجديد الا انها قد خطت خطوات كبيرة باتجاه اقامة افضل العلاقات مع دول الاتحاد الاوروبي و في دمج العراق مع المنظومة الدولية وربط الجسور من اجل التواصل مع العالم في جميع المجالات . ولابد من المضي قدما في استثمار واستغلال الفرص المتاحة واعتماد سياسات علمية وعقلانية ومدروسة ، فالتخطيط ووضع البرامج واجراء التحليلات والبحوث من اهم الوسائل التي تعمد لها الدول في الوقت الحاضر من اجل سياسة خارجية فعالة وناجحة اما المواقف الارتجالية والتي يمكن ان تؤدي الى الفشل ،لابد ان تكون لها نتائج وخيمة .

ان الطريق لاتزال طويلة باتجاه بذل الجهود لتحقيق المزيد من الانجازات، والتطلعات كبيرة بل

يكون للاتحاد الاوروبي مساهمة فعلية في مسائل هامة واساسية ، منها مسالة اخراج العراق من البند السابع والتي باتت من المسائل الملحة والعاجلة كي يتمكن العراق من النهوض وبناء مؤسساته واخذ مكانته المناسبة على المستويين الاقليمي والدولي، وكذلك بالنسبة للاختلاف حول الدستور العراقي وضرورة اجراء تعديلات عليه فيمكن الاعتماد على ماتقدمه اوروبا في هذا المجال اذ انها تمتلك افضل الدساتير في العالم والتي يمكن الاستفادة منها فضلا عن موضوعات تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني وحقوق الانسان . وبخصوص مسائل الحفاظ على البيئة ، فالاتحاد الاوروبي يعد رائدا في هذه المجالات ولابد من الانتفاع من خبراته المتراكمة والابتكارات العلمية والتكنولوجية المتوفرة لديه .

ان التجربة الغنية والناجحة للاتحاد الاوربي والتي استطاعت ان توظف الجوانب الاقتصادية في نبذ الاختلافات والتعاون البناء بين دوله وما تحقق نتيجة لذلك من استقرار وسلام دائميين مكنها من تعزيز قيم السلام والديمقراطية فيها ،يمكن ان تكون نموذجا يحتذى به سواء في علاقات العراق مع جيرانه اوفي ترسيخ قيم السلام والمحبة بين العراقيين وتوظيفه في مسألة المصالحة الوطنية ونبذ العنف واشاعة روح التسامح والمحبة بين العراقيين .

ان السياسة الخارجية هي بالتأكيد انعكاس لطبيعة الاوضاع الداخلية ولابد من العمل على الارتقاء بها من اجل صياغة سياسة خارجية بناءة ولابد من الاسراع بانجاز تلك المهمة فالوقت قصير قياسا بالاخطار التي تحيق بالبلد وقد اهملت هذه المواضيع لفترات طويلة فضلا عما خلفته الحروب في العقود الماضية من تلوث بيئي وحقول الغام وتدمير للحياة في مناطق شاسعة من الريف العراقي ونزوح اعداد كبيرة من المواطنين الى المدن والمشاكل التي ترتبت على ذلك .

ان مد مزيدا من الجسورمع دول الاتحاد الاوروبي هو مكسب مطلوب ولابد من ايجاد ارضية مناسبة لتحقيقه من خلال تكليف اشخاص متخصصين ولديهم المؤهلات المناسبة لشغل مثل هذه المناصب لما لها من اهمية خصوصا في الظروف الصعبة والاستثنائية التي يعيشها العراق اليوم كي تستمر النجاحات التي حققتها السياسة الخارجية العراقية وبشكل متصاعد بعيدا عن الحروب والتصعيد واعتماد مبدا الحكمة في ظل الشرعية الدولية ودولة القانون.